المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: استقلال جنوب السودان واثره على حصص مصر والسودان من مياه نهر النيل
اسم الكاتب: أ.م.د. هيفاء احمد محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2199
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

استقلال جنوب السودان واثره على حصص مصر والسودان من مياه نهر النيل

أ.م.د هيفاء احمد محمد(*)

المقدمة

السودان دولة من الدول العربية الأفريقية التي عرفت منذ استقلالها مشكلات حقيقة هددت وحدتها الوطنية ، إذ لا يخفى على أي متابع ان السودان عانى في اغلب سنوات ما بعد الاستقلال من حرب أهلية دارت بين المعارضين في الجنوب وبين الحكومة المركزية في الخرطوم، وتراوحت أهداف الجنوبيين بين الحق في الإدارة الذاتية لإقليمهم، والتي استطاعوا تحقيقها منذ عام مع توقيع اتفاقية أديس أبابا بين الحكومة السودانية وحركة التمرد الجنوبية آنذاك المعروفة بالانيانيا ،وحتى مع إعلان حكومة النميري تطبيق الشريعة الإسلامية، وعودتهم للعمل المسلح ، وبين المطالبة بحقهم في تقرير المصير التي رفع شعارها في السنوات الأولى لاندلاع التمرد في الجنوب إلا إن هذه المطالب تصاعدت في السنوات الأخيرة للصراع ، وأدت هذه الحرب بالنتيجة إلى استقلال الجنوب وإقامة دولته، التي عدت الدولة ال في القارة الأفريقية. وتهتم هذه الدراسة ببحث استقلال دولة الجنوب وأثرها على الحصص المائية لمصر والسودان، خاصة إن احد مصادر نهر النيل ، واحد رافديه الرئيسيين يقع في دولة الجنوب .

وتنطلق الدراسة من فرضية إن إقامة دولة جنوب السودان كان احد أهم أهدافها السيطرة على منابع النيل والتأثير السلبي على حصة مصر والسودان المائية، من هذه النهر الذي يعد الممول الأساسي لمصر تحديدا، بالمياه، مما يعني التأثير على هذه الدولة العربية بما تحمله من ثقل حضاري وسكاني، باعتبارها الدولة العربية الأكبر في عديد سكانها وموقعها المؤثر .

وذلك من خلال مبحثين :

المبحث الأول: طبيعة الوضع المائي في منطقة حوض النيل واهم التطورات في العلاقات بين دوله.

المبحث الثاني: الوضع المائي لمصر والسودان في حال انفصال الجنوب.

الخاتمة.

المبحث الاول :الوضع المائي في منطقة حوض النيل واهم التطورات في العلاقات بين دوله.

لم تكن العلاقات بين دول حوض النيل العشر على ما يرام في السنوات الماضية بل طغى الصراع عليها، إذ إن هناك مطالب متناقضة بينهم، فبينما تريد مصر ومعهاللسودان المحافظة على حقوقها المكتسبة، التي أقرت لها ا الاتفاقات السابقة، أرادت دول الحوض الأخرى إعادة الاتفاق على تقاسم جديد لمياه نهر النيل، وخلال سنوات فشلت الدول المشاركة في الحوض التوصل لاتفاق يرضي الجميع ، ومن هنا جاء اتفاق عنتيبي الذي وقعته خمس من دول الحوض، في تناقض مع الاتفاقات السابق وتجاوز على حقوق دولتي الممر والمصب أي مصر والسودان.

المطلب الأول نهر النيل واهم مميزاته :

أولا نهر النيل

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

يعد نهر النيل من أطول أنهار العالم اذ يسري لما يقرب من كم ، و يعد كذلك نهر النيل من أكثر ا اري المائية الدولية تعقيدا، لكثرة الدول المشاطئة له واختلاف مصالحها وتوجهاتها تبعا لمواقعها الجغرافية، إذ تطل على شواطئ نهر النيل وروافده عشر دول هي: اريتريا، إثيوبيا ، كينيا ، تنزانيا ، أوغندة ، رواندا ، بوروندي ، الكونغو الديمقراطية ، السودان ، مصر. وكذلك معظم دول حوض النيل هي دول منبع " ثمانية دول" ، أما السودان فهو دولة عبور وممر وليس دولة مصب ، فدولة المصب هي الدولة التي ينتهي فيها النيل وتمثلها جمهورية مصر العربية. وتبدأ منابع النيل في الجنوب بالقرب من بحيرة تنجانيقا عند خط عرض . ويمتد الى مصبه في البحر المتوسط عند خط عرض شمالا قاطعا من خطوط العرض وتقدر مساحة الحوض بدوله العشر , مليون كم وتتجلى أهمية نهر النيل في المرتبة الأولى من ناحية استغلال مياهه في الزراعة والمرافق الحيوية الأخرى مثل الصناعة و التوليد الكهرومائي.

ثانيا: مميزات نهر النيل :

يخالف نهر النيل في اتجاهه كل أنهار القارة تقريبا، فهو يتجه طوليا من الجنوب إلى الشمال، في حين أن معظمها يجري بالعكس من الشمال إلى الجنوب. كما أن بعضها الآخر عرضي يتجه من الشرق إلى الغرب أو من الغرب إلى الشرق، ويتميز النيل ايضا بأنه يجري في أربعة مناخات شديدة التباين هي المداري،الاستوائي، الصحراوي، والبحر المتوسط ، بينما بقية الأنهار دائمة الجريان غالبا ما تقع في منطقة مناخية واحدة .وينبع من ثلاثة منابع أو مصادر هي حوض الهضبة الإثيوبية و حوض الهضبة الاستوائية ، وبحر الغزال .

أما مصادر نهر النيل الثلاثة في كالآتي:- -

- منابع النيل في الهضبة الإثيوبية: تعرف بالموارد الموسمية لأن أمطارها تسقط في الفترة من آيار حتى كانون الأول، وتضم منابعها حوض نهر السوباط الذي يتكون من رافدين نهر البارو ونهر البيبور والذي يبلغ مجموع تصرفهما نحو , مليار متر مكعب في السنة وبعد التقائهما يكونا نهر السوباط الذي يخترق الحدود الإثيوبية السودانية ويلتقي النيل الأبيض ، إما حوض النيل الأزرق فتغذي مياه الأمطار بحيرة تانا والروافد العليا للنيل الازرق مباشرة في المسافة بين مخرج النهر وبحيرة تانا وحتى سد الروصيروص على بعد , كم من مخرج بحيرة تانا ويصب النيل الأزرق في ا رى الرئيس للنيل قرب الخرطوم حيث يصل متوسط تصريفه الى مليار سنويا، وأخيرا حوض نهر عطبرة الذي ينبع من الهضبة الإثيوبية وله رافدان رئيسيان هما بحر السلام ونهر ستيت ويتغذيان من الأمطار التي تسقط على جبال إثيوبيا ويقدر تصريف نهر عطبرة نحو مليار متر مكعب ويصب النهر في النيل على بعد , كم من الخرطوم .وما يميز أنهار الهضبة الإثيوبية بأنها سريعة الجريان، تحمل معها كميات كبيرة من الطمي والغرين، وبأنها قليلة التبخر. كما أن متوسط أمطارها تكون أطول جنوبا كنهر السوباط أو تقل شمالا كنهر عطبرة، وهذا يؤثر في فترة فيضانها .

.- هضبة البحيرات الاستوائية المصدر الثاني لنهر النيل : فيتكون من مجمعات امطار تنتهي الى بحيرات مختلفة الاتساع، و تعد بحيرة فكتوريا أكثرها اتساعا الف كم مربع تليها بحيرة البرت ومساحتها كم مربع ثم بحيرة كيوجو ومساحتها كم مربع وهناك بحيرات صغيرة بحيرة جورج وادوارد، وينبع نيل فكتوريا من البحيرة عينها ثم يصب في بحيرة كيوجا ويخرج منها حاملا الاسم نفسه ليصب من جديد في بحيرة ألبرت التي تستمد مياهها أيضا من بحيرة ادوارد تمتاز عنها بأنها ضيقة وعميقة وذات سواحل جبلية ثم يصب في الاراضي السودانية في نهر يسمى بحر الجبل ثم يحمل النيل الاسم نفسه أي يسمى نهر الجبل حتى يحمل اخيرا اسم النيل الأبيض ..

- مصادر حوض بحر الغزال: والتي تعرف بحوض السودان ألفيضي وتبلغ مساحته , كلم . . يقع الطرف الجنوبي لهذا الحوض على الحدود السودانية الكونغولية التي تنبع من احباسها العليا انهار تاباري وياي وتاباري

وغيرها من الأنهار التي تغذي هذا الحوض، ويقدر معدل الهطول المطري على الحدود الجنوبية للحوض بنحو ملليمتر / العام تقل تدريجيا كلما اتجهنا شمالا حتى تصل .. ملليمتر /العام في مدينة الفاشر السودانية ، ويعد بحر العرب أهم انهار هذا الحوض وتقع نهاية بحر العرب الجنوبية التي تتجه نحو مستنقعات بحر الغزال عبارة عن برك تكاد تكون غير متصلة كذلك يعد نهر لول من أهم انهار حوض بحر الغزال إذ يقدر معدل تصرفه السنوي ب ., مليار متر مكعب في السنة . ورغم ان الهطول المطري على حوض بحر الغزال يعادل على وجه التقريب الهطول المطري على هضبة البحيرات الاستوائية وايضا الهطول المطري على حوض النيل في المرتفعات الأثيوبية فان مساهمة هذا الحوض في تغذية النيل الرئيسي تكاد تكون معدومة نظرا للانتشار الواسع للمياه في مناطق المستنقعات اذ تفقد بالتبخر والتسرب .إذ مما تقدم يتضح إن مياه النهر في غالبيتها تأتي من المصدرين الأولين أي الهضبة الإثيوبية وهضبة البحيرات الاستوائية، أما المصدر الثالث للنهر فان مياهه تفقد بسبب انتشار هذه المياه في المستنقعات تجعل تموينه للنهر بالمياه محدود، ومن هنا فان إمكانية الاستفادة من مياهه تتطلب التعاون بين الأطراف التي ينبع ويمر النهر من خلال أراضيه للحد من إهدار مياهه أي كل من مصر ودولة السودان والدولة الجديدة التي أقيمت في جنوب السودان.

المطلب الثاني الوضع المائي والاحتياجات المائية لدول حوض النيل :

تتفاوت دول حوض النيل في اعتمادها على مياه النيل بنسب مختلفة ، لعدة أسباب منها اختلاف كمية الأمطار، والأقاليم المناخية، أو العوامل الطبيعية وتأرجح إيرادات نهر النيل ويظهر ذلك بالتفصيل في دراسة الوضع المائي في كل دولة من دول الحوض تعد مصر من أفقر دول الحوض للمياه ، لأنها تعتمد على مياه النيل اعتمادا رئيسيا وليس لها بديل مائي آخر مثل الأمطار والمياه الجوفية وكذلك دولة السودان بسبب ندرة الأمطار او انعدامها تقريبا وعدم وجود مصادر أخرى للمياه عدا نهر النيل مما يجعل لمياهه قيمة إستراتيجية بالنسبة للدولتين .

ما دول حوض النيل الأخرى ، فانها لا تعاني من محدودية في مواردها المائية بل تمتاز بوفرتها، والمؤكد ان درجة اعتماد دول حوض النيل ليست متساوية على مياه النيل، فهي تقل كلما اتجهنا جنوبا حيث تزداد الأمطار والأنهار والبحيرات، وكلما اتجهنا إلى الشمال ناحية مصب النهر، قلت الأمطار ومن ثم زادت درجة الاعتماد على النهر وخصوصا في شمال السودان، وتصل إلى أقصاها في مصر التي تعتمد على النيل في توفير كل مواردها المائية السطحية تقريبا . فهو يوفر لمصر ما يزيد عن % تقريبا من إجمالي احتياجاتها المائية، وبالإضافة إلى ذلك فأنه تجدر الإشارة إلى أن جميع دول الحوض باستثناء مصر لها مصادر مائية اخرى من داخل أراضيها أو من خارجها غير نهر النيل وهو ما يعني أن مصر هي الدولة الوحيدة في حوض النيل التي تعاني من محدودية في مواردها المائية . وذلك إذا ما تم مقارنة احتياجاتها المائية بما يتوافر لديها من مصادر للمياه المتجددة. ونستنتج أن جميع دول الحوض لم تتعرض ولم تعاني من محدودية في المياه حيث لا تزال استخدامها أقل بكثير من مواردها المائية المتجددة سنويا . .

ولكن يبقى هناك عامل غاية في الأهمية وهو المؤشر الاقتصادي وكيف يؤثر على استغلال مياه النهر ويخضع المؤشر الاقتصادي إلى عدة عوامل منها الفقر ونسبة السكان، فطبقا لتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي في عام تعد دول حوض النيل من أفقر الدول النامية فهي – عدا مصر- تقع في فئة الدول الأقل دخلا وتعتبر مصر هي الدولة الوحيدة التي تقع في فئة الدول ذوات الدخل المتوسط وقد انعكست حالة الفقر الشديد على قدرات تلك الدول على توفير البنية الأساسية ذات الصلة بالمياه ، وتفتقر هذه الدول إلى بنية أساسية لازمة لنقل وتوصيل المياه إلى كافة مواطنيها فضلا عن عدم وجود تغطية معقولة لشبكات الصرف الصحي في معظم تلك البلدان. ويلاحظ أن جميع دول حوض النيل، باستثناء مصر، تعجز عن إيصال إمدادات المياه بصورة دائمة لنسبة كبيرة من مواطنيها وهو

ما يجعلنا نستطيع القول أن دول حوض النيل تعاني من فقر مائي بالمفهوم الاقتصادي بمعنى عدم توافر الموارد المالية اللازمة لتشيد البنية الأساسية ذات الصلة بمنظومة نقل وتخزين وتوصيل المياه إلى القطاعات العريضة من شعوب تلك الد .

ومما يتقدم يتضح أن دول حوض نهر النيل غنية كميا ونوعا بموارده المائية بيد أنها فقيرة جدا بمواردها الاقتصادية وفقيرة في قدراتها التنظيمية اللازمة لإدارة تلك الموارد المائية ويترتب على ذلك أن المحصلة النهاية هي توفر المياه مع عدم استطاعة نسبة كبيرة من شعوب تلك الدول على استخدام المياه في الشرب أو للصرف الصحي ومن ثم فأن النتيجة النهائية لهذه العملية على وجه العموم هي محدودية الموارد المائية في حوض نهر النيل، وذلك نظرا لضالة القدرة على استخدام المياه من ناحية وسوء إدارتها والتخطيط لها من ناحية ثانية ، وأن هذه المحدودية قد ازدادت حدتها مع الوقت وذلك بسبب تأثير عدد من العوامل منها ، التغيرات المناخية التي يترتب عليها ارتفاع في درجة الحرارة بشكل عام التأثيرات الناتجة عن التلوث البيئي بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في أعداد السكان مع ما يترتب عليها من ضغوط اقتصادية وخصوصا في مجال الزراعة للوفاء بالاحتياجات الغذائية المتزايدة .

وقد تفاعلت هذه العوامل والمتغيرات في منظومة واحدة في حوض نهر النيل خلال العقود الماضية، لتفضي إلى قيام ظاهرة الصراع المائي بين دولتي المصب، والتي تعاني من محدودية المياه، مع دول المنبع التي تتمتع بوفرة المياه وتعاني من فقر الموارد الاقتصادية لاستغلال المياه. والملاحظ انه خلال العقود التي مرت من عمر الاستقلال، لدول حوض النيل كافة، وحتى ما قبلها، فلم يتم التوقيع على اتفاقية جماعية لتقاسم مياه النيل بين دول حوضه، وأن الموجود الآن هو اتفاقيات قديمة كانت ذات طابع ثنائي لذلك فهي لا تحظى بالقبول العام من جميع دول الحوض.إن مياه النيل المشتركة بين عشر دول ليس هناك اتفاقية دولية تحكمها كما أنه ليس هناك اتفاقية مشتركة بين جميع دول حوض النهر بشأنها ومن ثم كانت هناك حاجة ملحة لاتفاق جماعي بين دول حوض النيل وقد بادرت دول منابع النيل بعد حصولها على الاستقلال بإعلان رفضها وتبرئها من الاتفاقيات التي تتضمن تدفق مياه النيل من دول المنبع إلي مصبه وهي تسع اتفاقيات أبرزها اتفاقيتا . .

من ناحية أخرى فأن الإطار القانوني الحاكم الذي يتم التفاوض بشأنه في إطار مبادرة حوض النيل والتي مرت بجولات تفاوض كثيرة بات الخلاف حادا بشانه لهذه المبادرة حتى الوقت الراهن، ولم تستطيع دول حوض النيل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الإطار القانوني وانقسمت دول الحوض في اختلافها إلى فريقين دولتي المصب مصر والسودان ومن ناحية أخرى دول " المنبع " فلا تعترف دول المنبع بحقوق مصر التاريخية في حصتها في حوض النيل والاتفاقيات المبرمة في فترة الاستعمار وقد بدأت أزمة بين مصر ودول حوض النيل عندما طالبت أوغندا وكينيا وتنزانيا التفاوض مع مصر بشأن حصتها من مياه النيل عام ووقعت تنزانيا مع روندا وبروندي اتفاقية عام تنص على عدم الاعتراف باتفاقية كذلك اثيوبيا التي قامت عام بتنفيذ مشرع سد " فيشا " أحد روافد البحر الأزرق مما يؤثر على حصة مصر بحوالي " مليارات متر مكعب وتدرس أديس أبابا حاليا مشروعات مشتركة مع إسرائيل على النيل مباشرة يفترض أنها ستؤثر على حصة مصر " .

ومن ثم فأن هذه الاتفاقيات الثنائية لا تحظى بالقبول الكامل من دول حوض النيل. ولذلك فأن الوضع القانوني أدى إلى أن أصبح النظام الإقليمي لحوض النيل يخلو من أي إطار قانوني مؤسس عام وشامل ويحظى بقبول مختلف دوله وساهم ذلك الوضع في خلق بيئة ملائمة لإمكانية ظهور منازعات مائية في حوض النيل ، وهو ما يعني أن الوضع

القانوني في حوض النيل قد شكل محددا للصراع المائي بين دول المصب من ناحية ودول المنبع من ناحية أخرى.وقد خلق هذا الوضع مجالات للخلاف والصراع بين هذه الدول حول :

.- الصراع حول تقاسم المياه المشتركة في حوض النيل والدعوة إلى إعادة توزيع الحصص والأنصبة المائية بين الدول.

- الصراع حول مدى مشروعية الاتفاقيات السابقة التي وقعت في نهايات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ومدى مرجعيتها كإطار قانوني ينظم المسائل المتعلقة بالنهر.

- الصراع حول مدى الزام شرط الإخطار المسبق عند القيام بمشروعات مائية قطرية من قبل دول منابع النهر إذا نظرنا إلى النظام الإقليمي لحوض نهر النيل فسنجده خاليا من اتفاق عام يحدد معايير تقاسم مياه النيل. وعدا اتفاقيتي عام وعام الموقعتان بين مصر والسودان دولتي المصب بشأن تحديد عملية إيرادات نهر النيل المائية فأنه لا يوجد أي اتفاق ينظم ذلك لذلك بقيت مسألة تقاسم مياه النيل إحدى القضايا الخلافية في ملف العلاقات بين دول حوض النيل.

إما الخلاف حول مشروعية الاتفاقيات، فهو يمثل أحد مجالات الصراع ويتمحور في الجدل السياسي والقانوني بين دول الأحباس العليا لنهر النيل من ناحية والتي تطرح مسألة عدم مشروعية الاتفاقيات نظر لكونها لم تكن عضو فيها أو لم تكن حصلت على استقلالها ومن ناحية أخرى دول المصب تقابل ذلك بالتمسك في هذا الصدد بقاعدتي : " التوارث الدولي للمعاهدات و الحق التاريخي المكتسب . ".

فيما يخص شرط الإخطار المسبق فأن دولتي المصب وخصوصا مصر تصر على إعمال شرط الإخطار المسبق بشأن جميع المشروعات المائية في حوض النيل. في حين تصر دول المنبع على عدم التقييد بالإخطار المسبق لأية مشروعات مائية تزعم على إنشائها.

ومن خلال ما سبق نرى أن كل ذلك أفضى إلى توترات بين دول المصب ودول المنبع مرة أخرى في عام : " عندما أعلنت كينيا عن نيتها الانسحاب من اتفاقية : " واستمرت التوترات حتى الآن وتدور الخلافات بين مصر ودول حوض النيل على ثلاث بنود تصر مصر والسودان على تضمنيها في الاتفاق الإطاري فيما تتحفظ بقية الدول عليها وهي :

- الاعتراف بحقوق مصر والسودان في استخدامات مياه النهر وفقا للمعاهدات التاريخية المنظمة لها بصرف النظر عن أنها وقعت في خلال فترة الاستعمار.

.- ضرورة الأخطار المسبق لدول المصب بأي مشاريع تقام على مجرى النهر وفروعه وتؤثر على تدفق المياه وكميتها.

- التزام الدول جميعا باحترام قاعدة التصويت بالإجماع عند النظر في تعديل أي من البنود الأساسية للاتفاقية، التي تمس مصالح دول حوض النيل وأمنها أما البنود الأخرى الأقل أهمية فيمكن التصويت عليها وفق قاعدة الأغلبية المطلقة على أن تكون دولتي المصب فيها.

فالاتفاقيات المنظمة لاستخدامات المياه في النهر، أكدت على ضرورة استغلال مياه النهر بما يعود بالنفع على كل دول حوض النيل، من دون الإضرار بالحقوق التاريخية لمصر في هذه المياه وانطلاقا من أهمية هذه الاتفاقيات كونها تضمن الحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل، فأنهما تصران على ضرورة تضمين بنود هذه الاتفاقيات في أية اتفاقية جديدة تنظم مياه النهر، واستخداماتها غير أن هذا التوجه يقابل برفض من دول المنبع ، وهكذا مثلت هذه الاتفاقيات مصدر لعدم التوافق بين دول المنبع ودول المصب وتزايد فرص الصراع بدلا من التعاون مع تداخل عوامل أخرى مع

الإطار القانوني في زيادة حدة التوترات بين دول المصب والمنبع. وخلال سنوات متلاحقة جرت محاولات عدة للاتفاق على طريقة لتقاسم المياه اذ طالبت دول المصب التوصل لاتفاق عادل حسبما ترى ، ومرت جهود المفاوضات بحطات عدة ، كان من أواخرها اجتماع وزراء الموارد المائية لدول حوض نهر النيل المنعقد في الإسكندرية في تموز : " م إذ طالبت دول المنبع إثيوبيا – رواندا – بوروندي – تنزانيا – أوغندا –كينيا– الكونغو بفرض اتفاقية إطارية جديدة على تقسيم مياه النيل، بحجة أن هذه الاتفاقيات قديمة عقدت في فترة الاستعمار، وأنها في الوقت الراهن تحتاج إلى تنفيذ مشاريع تنموية تقتضي إقامة مشروعات على نهر النيل، فيما طالبت مصر والسودان ببقاء الوضع على ما هو عليه فيما يخص الحصص المائية وترتيبات الوضع الحالي بين دول المنبع والمصب.

ثم جاء الاجتماع الوزاري لدول حوض النيل الذي عقد بالإسكندرية بحضور وزراء الموارد المائية والري لدول حوض النيل العشر ، ومنح فترة ستة أشهر للجان الفنية والقانونية للوصول إلي صيغة توافقية لنقاط الخلاف بين دول المنبع ومصر والسودان الذي عقد في الأسبوع الثاني من شهر نيسان : " ، وقد فشل وزراء دول حوض النيل في التوصل لاتفاق وهكذا استمرت اجتماعات وزراء دول حوض النيل من اجل إنهاء الإطار القانوني والمؤسسي على مدى سنوات عدة، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق.

إن الاتفاق الإطاري ظل معلق لمدة عامين، بسبب اختلاف الدول حول البند الخاص بالأمن المائي، وانتهى الاجتماع بدون التوصل إلى صيغة توافقية مع تمسك دول المنبع بمطالبها وتمسك مصر بحقوقها التاريخية، واشترطت للتوصل لأي اتفاق، إخطارها والسودان مسبقا قبل تنفيذ أي مشروع على نهر النيل واستمرار العمل بالحصص المائية المنصوص عليها في الاتفاقيات السابقة في حالة تكون مفوضية دول حوض النيل تكون القرارات بالتصويت ويشترط فيها موافقة مصر والسودان. فيما كان طرح دول المنبع كان معاكسا كالأتي:-

-لابد من إعادة توزيع حصص المياه من جديد ليؤكد متطلبات دول المنبع.

-دول المنبع تري بأن الاتفاقيات التي وقعت بشأنها توزيع حصص المياه غير عادلة وكانت دول المنطقة تحت الاستعمار .

- لابد من فرض سيادتها على المياه طالما المياه تخرج من أراضيها . وقاد هذا الخلاف والتنازع بين دول منبع النيل ودولتي الممر والمصب، الى اتفاق دول المنبع على توقيع اتفاق عنتيبي، الذي وضع أسس جديدة لتقاسم المياه لا تراعي المصالح الحيوية لمصر تحديدا ومعها السودان.

– اتفاقية عنتبي الإطارية: وبعد فشل الوصول لتوافق بين دول المنبع ودولتي المصب قررت دول المنبع الاتفاق على ما عرف باتفاقية عنتيبي والتي تضمنت الاتفاق بين الدول الأربعة على إنشاء مفوضية جديدة تسمي مفوضية حوض النيل يكون ضمن عملها تلقي اقتراحات المشاريع المائية علي النهر بالرفض أو القبول ويكون مقرها في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ، وتضم ممثلي لدول حوض النيل التسع وتطالب هذه الدول بحصص اكبر من مياه النيل وهي كل من إثيوبيا –كينيا – تنزانيا – أوغندا -الكونغو – رواندا – وبوروندي . ولا يشير الاتفاق الإطاري الجديد الذي وقع في عنتبي إلي أي حصص محددة لدول الحوض في تقاسم مياه النهر. لكنه يلغي اتفاقي : " : " م بما يسمح لكل دول الحوض بتلبية احتياجاتها من المياه دون الإضرار بالدول الأخرى. التي

والدول التي وقعت الاتفاق الإطاري [إثيوبيا – اوغندا – رواندا – تنزانيا] بالإضافة لانضمام كينيا لاحقا والتي أشارت إن هنالك مشاريع سوف تنفذ لاحقا عبر هذا الاتفاق.

نظم اتفاق عنتبي الإطاري] بندا تم الاتفاق على] بندا ، وتم الخلاف حول ثلاثة بنود هي جوهر الاختلاف القائم منذ عام . ذلك لأن دولة المصب تعتمد على الجريان السطحي للنهر، في حين أن دول المنبع تعتمد على مصادر المياه واتفقت دول على وضع هذا الاتفاق وفتحه للتوقيع في عنتبي بأوغندا أيار .

ومع رفض مصر توقيع الاتفاق او الدخول فيه ترك الباب مفتوحا لتصرف دول المنبع مع تمسك مصر تدعمها السودان بحقوقها التاريخية المكتسبة. ثم جاء انفصال جنوب السودان ليزيد من تهديد المصالح المائية لمصر مع ما تتميز به علاقات ولة جنوب السودان مع إسرائيل من قوة ومتانة خاصة الاتفاقات المعقودة بين مصر والسودان ومرور نهر النيل الأبيض في أراضي دولة الجنوب ووجود حوض بحر الغزال في أراضيها. .

المبحث الثاني الوضع المائي لمصر والسودان في حال انفصال الجنوب

عند استقلال الجنوب في تموز ، أصبحت الدولة الجديدة هي الدولة الحادية عشرة لحوض النيل ، وأصبحت أيضا دولة منبع حيث يوجد حوض بحر الغزال في داخل حدودها. وبطبيعة الحال ستكون عضويتها في هذا التجمع النيلي مؤثرة سلبا أو إيجابا في الحصص المائية لمصر والسودان ولا بد هنا، من نطرح التساؤلات التالية:

- هل ستنضم دولة جنوب السودان إلى اتفاقية عنتيبي لسنة التي تطالب بإعادة توزيع حصص مياه النيل على دول الحوض، والتي رفضت كل من مصر والسودان التوقيع عليها؟
- ام هل ستطبق الدولة الوليدة المبدأ القانوني في توارث المعاهدات من الدولة الأم، فتنضم إلى مصر والسودان وتعترف باتفاقية وبالاتفاقيات التاريخية المبرمة في بداية القرن العشرين؟
- ام ستقرر أن تكون وسيطا بين الكتلتين.

على الرغم من حرص حكومة الجنوب على تطمين مصر بشان حقوقها المائية، فانه في أي حال ستخضع هذه السياسة المستقبلية لحساب المكسب والخسارة في دولة الجنوب، التي ربما ستخضع لبعض الضغوط الإقليمية والدولية.وقد حذر الباحث المصري المختص بشؤون المياه سلمان محمد أحمد من خطورة التداعيات السياسية والاقتصادية لإمكان حدوث إشكالات لشمال السودان مع دول الحوض الأخرى في حالة انفصال الجنوب باستفتاء . وأكد أن اتفاقية السلام الشامل تضمنت الإشارة لمياه النيل في برتوكول السلطة وليس الثروة وأعطى كافة الصلاحيات للحكومة المركزية ، مشيرا إلى أن % من مياه حوض النيل تقع في الجنوب % % من الجنوب داخل الحوض .. وقال في حالة تحقيق الوحدة ينتقل القرار المتعلق بقناة جونقلي للجنوب وفي حالة الانفصال فإن ذلك يعني ميلاد دولة جديدة تنضم لدول الحوض % .

وهناك أربع تصورات محتملة عن سياسة دولة جنوب السودان المائية، وضعه تقرير حديث صدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بعنوان "حوض النيل والاستفتاء على انفصال جنوب السودان تتعلق بموقف جنوب السودان بعد الاستفتاء من اتفاقية سنة بشأن الحصص المائية لمصر والسودان، على اعتبار أنها أهم الاتفاقيات المنظمة لإدارة المياه فى حوض نهر النيل. وأظهر التقرير أن التصور الأول هو إعلان نتيجة الاستفتاء لصالح وحدة السودان، وهذا الخيار قد ثبت فشله مع إعلان النتائج لصالح الانفصال . وجاء التصور الثاني وهو استقلال الجنوب مع التزامه باتفاقية ، ووفقا لهذا الخيار، وفى حالة اتخاذ الجنوب مواقف منحازة للحقوق التي تنص عليها اتفاقية الحصص المائية، ستكون مواقفها متسقة مع دول المصب. وعند موافقة شمال السودان ومصر على هذا الاتفاق ستظهر حاجة إلى إعادة التفاوض على الحصص المائية بين الدول الثلاث، ومن المؤكد ألا توافق مصر على تقليل حصتها؛ لذلك سيكون على شمال السودان وجنوبه إعادة التفاوض على حصة السودان البالغة . مليار متر مكعب سنويا نظير . مليار

متر مكعب سنويا لمصر. ولفت التقرير الى أن المادة الخامسة من اتفاقية – تشترط وجود مواقف موحدة بين مصر والسودان فى أى مفاوضات تتعلق بالمياه مع باقي دول الحوض، وهو ما سينطبق على جنوب السودان فى حالة قبولها للاتفاقية . .

وأكد التقرير تضاؤل احتمالات حدوث هذا التصور لأن اتفاقية – تنص على بناء مشروعات لحفظ مياه النيل فى جنوب السودان مثل مشروع قناة جونقلى والذي لم يحظ بقبول الجنوبيين،ما يؤكد ضعف احتمال حدوث هذا الخيار.وأوضح التقرير أن السيناريو الثالث الخاص بالاستقلال دون الموافقة على اتفاقية –، يفترض إتباع جنوب السودان لمذهب "نيريرى" للقانون الدولي والذي ينص على مراجعة القوة الإلزامية للمعاهدات السابقة بشأن المياه، وفيما يختص بالمعاهدات التي يعود تاريخها إلى ما قبل – قد تدعى جنوب السودان أن هذه الاتفاقيات وقعت تحت الحكم الاستعماري، وحتى الاتفاقيات الموقعة بعد هذا التاريخ من المحتمل أن ترفضها؛ لأن الجنوب كان منشغلا وقتها فى الحرب الدائرة مع المركز. ويؤكد التقرير أنه في حالة عدم قبول الجنوب للقوة الإلزامية لمعاهدة –، ستنضم دولة الجنوب إلى جيرانها من دول المنابع الأفريقية، وقد تقرر التوقيع على الاتفاقية الإطارية عنتيبى التي وقعتها بحوض النيل في أيار – بينما رفضتها السودان ومصر.

وتناول التقرير مستقبل الاتفاقية الإطارية مبينا أن المدى الزمني لغلق باب التوقيع على هذه الاتفاقية سيكون في . أيار من –، معتبرا أن توقيع دولة سادسة عليها سيدخلها فى حيز التنفيذ والاعتراف الدولي بعد . يوما من التوقيع، وهو ما يضفى الشرعية للجنة العليا لحوض النيل بدلا من مبادرة حوض النيل. إلا إن الملاحظ ان هذا الخيار لم ينفذ وبعد أكثر من ستة أشهر من انتهاء هذه المهلة لم تدخل دولة جنوب السودان في هذه الاتفاقية.

ويرجح التقرير تطبيق التصور الرابع والأخير، وهو الاستقلال والانتظار والترقب،على المدى القصير بعد إعلان الانفصال حيث إن حكومة الجنوب لن تكون مضطرة لاتخاذ موقف عام فوري من قضايا حوض النيل. وأكد أن هذا السيناريو سيعطى المزيد من الوقت للجنوب لمعرفة الفوائد والقيود والمخاطر لكل الخيارات المتاحة وعدم الانحياز لأي من المواقف، أي سيعطى مهلة لجنوب السودان باعتبارها دولة ممر جديدة لتختار الانحياز لدول المنابع أو المصب .

ولو حاولنا مناقشة آفاق المشكلة على مصر، فالمؤكد إن انفصال الجنوب سيؤثِّر بلا شك على المصالح المائية والسياسية لمصر في حوض نهر النيل وبعد أن أصبح خيار انفصال جنوب السودان واقعا وملموسا على الصعيد السياسي فإنه يستوجب على مصر تعديل سياساتها لضمان حقوقها المائية في حوض النيل. حسب الباحث سلمان محمد أحمد الذي قال إن الدولة الوليدة لجنوب السودان هي الأقرب إلى الانتماء إلى جاراتها الجنوبية من الدول الأفريقية من حيث الانتماءات العرقية والدينية وهو ما يعني اتخاذ مواقف ملشـ ـة إلى حد كبير من مواقف دول منابع النيل المخالفة لما تريده كل من دولتي المصب وأكَّد سالمان أنه من المتوقع أن تطالب الدولة الوليدة بحصة مائية كما تطالب باقي دول المنابع وبالتالي تكون المعادلة في حوض النيل + بدلا أن كانت + بعد أن ينتمي جنوب السودان إلى دول منابع النيل... وحول تأثير الانفصال إلى الأوضاع القانونية في حوض نهر النيل أكَّد سالمان أنه من المنتظر أن يتبرأ جنوب السودان من الاتفاقيات الدولية السابقة والتي قسَّمت الحصص التاريخية كاتفاقية ...

... وبالتالي سيتبرأ من مبدأ التوارث التاريخي للمعاهدات الدولية.وبالرغم من معاناة جنوب السودان من التخمة المائية بسبب كثافة المصادر المائية المطرية فإن الانفصال سيؤثر على المصالح المائية والهيدرولوجية لمصر+ إذ يستأثر الجنوب على أهم تجمع لمياه النيل في منطقة بحر الغزال التي يهبط عليها مليار متر مكعب من المياه سنويا: كما سيسيطر سنويا منها ... مليار متر مكعب من روافد النيل الأبيض و ... روافد نهر السوباط. وأوضح سلمان أن

الانفصال قد يؤثر أيضا على مشروعات زيادة النصيب المائي لمصر من مياه النيل فبعد إصرار حكومة الجنوب على توقف مشروع قناة جونقلي فمن المنتظر التأثير على مشروعات استقطاب فواقد مياه النهر في أعالي النيل...ولم يستبعد الباحث وجود أياد خفية لتدعيم الاستفتاء على انفصال الجنوب وحق تقرير المصير للشعب الجنوبي على حساب المصالح السودانية والمصرية لافتا إلى أنه من الناحية الفنية والهندسية والسياسية هناك إمكانية لإقامة مشروعات سدود لتخزين المياه بسبب طبيعة الأرض المستوية في الجنوب والمعدلات العالية لتدفق المياه وإن حدثت هذه المشروعات ستصب بلا شك لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية لمحاصرة مصر وشمال السودان في إقليمهم الأفريقي .

وفي واقع الأمر فان هناك جهودا مصريا للحد من الآثار السلبية لهذا المسعى من خلال إقامة علاقات متميزة مع دولة الجنوب، والعمل على مد يد المساعدة لهذه الدولة الوليدة لخلق علاقات جيدة أملا في حفظ الحقوق المائية المصرية إذ بدأت مصر في ذلك منذ أكثر من سنوات من استقلال الجنوب ، على العمل والتعاون مع الجنوبيين وتنفيذ مشروعات تنموية كثيرة في جوبا وصلت تكلفتها لأكثر من نصف مليار جنيه مصريا. واعترفت مصر رسميا بدولة جنوب السودان وشاركت بوفد رفيع المستوي في الاحتفالات التي شهدتها جوبا الذي تحدد لإقامة الدولة برئاسة نائب رئيس الوزراء آنذاك .يحيي الجمل، أي بمعنى المحافظة على مصالح مصر مقابل تأييد الانفصال ، وهذا يؤكد سعي مصر لتمتين علاقاتها مع دولة الجنوب حفاظا على أمنها المائي كان لمصر علاقات طيبة مع دولة الجنوب لأنها لم تكن جزء من الأزمة بين شمالي السودان وجنوبه ولم تدعم الشماليين على حساب الجنوبيين.

وبالنسبة لدولة الجنوب وموقفها من حصص مصر والسودان من مياه النيل فان اغلب أحاديث قيادات الجنوب تميل نحو تأكيد المحافظة على هذه الحصص وأنها لن تعمد إلى التغيير الا بحدود التقاسم بين دولتي السودان بل والتأكيد على عدم حاجة دولة الجنوب لمياه النيل في ظل وفرت مياه الأمطار وغنى الجنوب بموارد المياه المتعددة . وفي هذا الإطار قال رئيس حكومة جنوب السودان آنذاك رئيس دولة الجنوب بعد الاستقلال الفريق أول سلفاكير ميارديت خلال افتتاح المؤتمر العربي للاستثمار في جنوب السودان أنه في حالة انفصال جنوب السودان عن الشمال فإن الروابط الاقتصادية والثقافية بين الجانبين لن تنقطع وستظل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مستمرة .وأنه لو حدث الانفصال فإن الجنوب لن ينتقل إلى المحيط الهندي أو شاطئ الأطلسي وستستمر العلاقات بين الجانبين . في محاولة لطمأنة الجانب المصري، ووفي توضيح لموقف حكومة الجنوب قال وزير الري والموارد المائية في حكومتها جوزيف دوير جاكوك للشرق الأوسط : أنه لا يرى خطورة من الجانب السوداني في حالة انفصال الجنوب... فلدى الجنوب من المياه الجوفية ومياه الأمطار كميات كبيرة جدا و لا يعقل إطلاقا أن يشكل السودان كدولة موحدة أو إذا انفصل الجنوب خطورة على مياه النيل وليست هنالك سبب يدعو الجنوبيين لإيقاف جريان النيل لمصر . وأوضح أن الجنوب حاليا يستخدم حصة المياه العابرة والإقليمية، وأشار أن حكومة الجنوب منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام ... م لم تقم أي سد مائي في الجنوب. وأضاف ليس لدينا حاجة لإقامة سد مائي ولكن لدينا خطة مشتركة مع مصر لنظافة حوض بحر الغزال في الجنوب وقال أن انجاز هذا المشروع سيكون من أسباب استمرار تدفق مياه النيل مشيرا إلي وجود العديد من مشاريع التنمية والمساعدات التي تقدمها مصر إلي جنوب السودان في النواحي الصحية والتعليمية والفنية الخاصة بالمياه واستغلالها وتابع .. لا تفريط في حصة مصر من مياه النيل

. وربما كان هذا الرأي هو الذي أعلنه قادة الجنوب قبل الانفصال خاصة في ظل المساعي المصرية لكسب مودة الجنوب الا انه لا يمكن التقليل من أهمية المصالح الخاصة التي ستطفو على السطح بعيد الاستقلال، وهناك احتمال لا

يمكن التقليل من شانه أن تميل الكفة لدى حكومة الجنوب الى دعم المواقف الأفريقية التي أخذتها دول حوض النيل المعارضة لحصص مصر والسودان التاريخية وتميل لرؤاهم اذ تتحول المعادلة من ++ الى ++ أي مصر والسودان مقابل دول النيل الأخرى ويظهر ذلك من اهتمام جون قرنق ومن بعده سيلفا كير بقضية المياه اذ تريد الحركة بيع مياه النيل على غرار تركيا كما تتحفظ على حصص مصر من المياه . وإذا كان الانفصال سوف يؤدي إلى الانتقاص من حصة مصر المائية ، فانه من ناحية ثانية يعني تطويق الدور الإقليمي لمصر إقليميا وعربيا إذ أن احد المبادئ المهمة والثابتة التي تتبعها القوى المعادية للعالم العربي وهو مبدأ شد الأطراف والذي يمثل تهديدا للأمن القومي العربي . وهناك أخر يهون من تأثير استقلال جنوب السودان، على حصة مصر والسودان وذلك لأسباب عدة نوجزها بالتالي :

- جنوب السودان منطقة تتمتع بتخمة مائية سواء المتدفقة إليها من اوغندة أو أثيوبيا أو من مياه الأمطار التي تسقط عليه مباشرة لمدة تتراوح بين ستة أشهر وتسعة أشهر بالسنة ومن ثم فهو ليس بحاجة لتخزين مياه إضافية .
- لا يمكن من الناحية الفنية إقامة مشروعات لتخزين المياه لمنع تدفقها الى شمال السودان ومصر وإلا فسيغرق الجنوب كلية ويساعد على انتشار المستنقعات الضخمة فيه ، ومن ثم فانه ليس أمامه لتوظيف موارده المائية سوى الاتفاق مع مصر لإقامة مشروعات مائية وزراعية وصناعية مشتركة يوظف من خلالها موارده المائية لتحقيق مصالحه .

الدور الإسرائيلي :

تعتقد إسرائيل أن مراميها السياسية والإستراتيجية في تشجيعها لانفصال جنوب السودان، تتجاوز كثيرا هذه البقعة الجغرافية لتصل إلى عواصم بقية مجاورة ترى أنه لا بد من بقائها تحت ا هر الإسرائيلي، تخوفا من أي تغير قد يطرأ على أوضاعها الداخلية، مما قد يحدث منعطفا كبيرا ليس في صالحها.وربما تبدو مصر الأكثر استهدافا من ذلك، لاسيما إذا كان المدخل الأكثر خطورة لإسرائيل يتمثل في مياه نهر النيل، فليس من شك أن أهمية النيل بالنسبة لمصر تصل إلى مرحلة أن يكون شريانها الحيوي ، وإذا كانت كينيا وإثيوبيا وأوغندا تشكل دول المنبع، فإن السودان هي دولة الممر الرئيسية، وهنا يأتي الدور الإسرائيلي.

فإذا كانت الحكومات السودانية المتتالية منذ الاستقلال وحتى اليوم، تحاشت المس بمياه النيل، والحصة السودانية المفترضة من مياهه التي تذهب طوعا إلى مصر، فإن الوضع سيكون مختلفا في دولة جنوب السودان، حيث لا يربطها ما يربط أهل شمال السودان مع مصر، وفضلا عن ذلك فإن قرارها السياسي يبدو من مرحلة ما قبل الانفصال صادرا في تل أبيب وواشنطن. وهكذا، لم يكن مستغربا أن تركز إسرائيل على النيل في السنوات الأخيرة لضمان الإمساك بأقوى ورقة للضغط على مصر، وفي هذا السياق جاء تركيز جولة وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان في أيلول على ثلاث دول تعد من أهم بلدان المنابع لنهر النيل، وأكثرها رفضا لاتفاقات المياه المعقودة مع دولتي المصب: السودان ومصر وتقوم سياسة إسرائيل في دول حوض النيل على محورين، الأول إثارة الخلافات بين مصر ودول الحوض عن طريق أقناع هذه الدول بان حقوقها مهضومة في مياه النيل، وثانيها تقديم الدعم المالي والفني لهذه الدول من اجل أقامة السدود على النهر دف التوصل إلى صفقة مع مصر لتقبل الأخيرة بمقتضاها بتسليم حصة من مياه النيل لإسرائيل مقابل أن لا تلعب بجريان المياه من المنابع بما يهدد الأمن المائي المصري، ، وأخيراً فإن ما قد يوصف "بالنجاح" الذي أحرزته الحركة الانفصالية في جنوب السودان، ينبغي أن لا ننسى حقيقة تتمثل في كونها أداة "إسرائيلية" لتحقيق هدف إستراتيجي بعيد المدى يتمثل في إضعاف" مصر وتهديد أمنها " .

إن الأمر ابعد من هذا لأنه يتعلق بدخول إسرائيل كطرف فاعل ومؤثر داخل المعادلة الأفريقية، وللضغط على مصر والسودان، من خلال هذه البوابة ولان المياه بالنسبة لمصر هي قضية امن قومي وخاصة مع سعي دول الحوض لإنقاص النسبة المقررة لمصر ، وكذلك لتزايد الدور الإسرائيلي مما يهدد مصر وبقية دول المنطقة، ولا يجب أن ينظر للأمر من زاوية احتياجات جوبا للمياه حيث ان الجنوب به فوائض مائية كثيرة ومن الممكن أن تستفيد مصر من هذه الفوائض في حال التعاون المثمر بين الطرفين وفي حال العمل علي تنفيذ مشروعات تنموية بالجنوب بما يكفل للجنوبيين حياة كريمة في إطار من التعاون البناء والمتبادل بين الجانبين، ولكن الملاحظ ان إسرائيل قد بادرت إلي الاعتراف بالدولة الجديدة سريعا والملاحظ إن الجماهير في الجنوب رفعت العلم الإسرائيلي بما يعنى إن نشاطها متغلغل داخل الجنوب، إذا فالمسار السياسي هو الفيصل في تلك الأزمة و المشكلة التي كانت تعانى منها مصر مع دول منبع النيل سياسات نظام مبارك وإهمال علاقات مصر بدول حوض النيل وهو الأمر الذي من الممكن أن يهدد مصر بكارثة مائية لم يسبق لها مثيل .

ان السياسة المائية لدولة الجنوب لم تعلن لحد أواخر العام وربما تتحكم ا عوامل عدة بعضها داخلي كعدم الاستقرار في دولة الجنوب والمشاكل العالقة مع دولة الشمال الأم، وبعضها الأخر لعدم التوصل إلى اتفاق داخلي حول هذه السياسة من قبل القادة الجنوبيين. واستنادا لذلك فمن المتوقع أن تؤخذ حصة دولة الجنوب، من حصة دولة السودان البالغة . مليار م ، ولكن ما مقدارها هذا ما سيتم الاتفاق عليه في حالة الانفصال .

هذا الاحتمال يرجح احد خيارين فإما أن تقسم حصة السودان بالمناصفة بين دولة الشمال ودولة الجنوب.او تقسم على حسب نسبة السكان. إن الإجابة على هذه التساؤلات ينتظر إيضاح دولة الجنوب لسياستها المائية .وهناك احتمال ثالث يهدد الحصص المائية لمصر والسودان يتمثل في سيناريو بيع المياه الذي تروج له بعض دول المنبع وخاصة إثيوبيافجنوب السودان ليس محتاجا إلى المياه، لأن أرضه مشبعة ا نتيجة لتعدد الأنهار وكثرة هطول الأمطار وكثافتهاولكن الخطر يأتي من فكرة بيع المياه إذا اقتنع ا الجنوب، ذلك أن المساحات التي تعاني من الجفاف زادت زيادة ملحوظة على المستوى الدولي منذ التسعينيات، وأن تأثير زيادة درجة الحرارة عالميا والذي شمل تغير نظم الرياح، وزيادة العواصف الاستوائية، واختلال درجات حرارة الفصول السنوية،وانه بانتصاف القرن الحادي والعشرين سوف تزداد الحاجة إلى المياه العذبة، ويقل سريان الأنهار في المناطق الجافة حول خطوط العرض المتوسطة والاستوائية والتي تمثل مناطق منابع النيل،وتوقع أن تتعرض قارة إفريقيا إلى الافتقار إلى المياه العذبة، وأنه بحلول عام . م سوف تتناقص إمدادات المياه لنحو يتراوح بين . مليون نسمة من سكان إفريقيا،وحذرت الدراسة من تأثير من عدم التزام دولتي المنبع إثيوبيا وأوغندا باتفاقية النيل الموقعة عام . م ومحاولاتهما الإخلال بالحقوق التاريخية لدولتي الممر والمصب، السودان ومصر، من خلال إقامة السدود وحجز جزء من المياه ليس بغرض التنمية الزراعية فقط، وإنما أيضا بغرض الاتجار في المياه،ولابد من الإشارة إلى ملاحظة مهمة مع اكتمال مخطط انفصال جنوب السودان فسيكون للدولة الوليدة خططها التنموية التي سوف تؤثر على حصة دولتي المصب من المياه، وكذلك مساعيها المرجح لخطط بيع المياه لابد ان يؤثر سلبا على حصص دولتي مصر والسودان. إن تقسيم السودان يحمل في طياته خطرا على مصر لا يتوقف عند مسالة مياه النيل بل تتجاوز ذلك إلى معطيات الأمن القومي المصري كله .

وأشار د. السيد فليفل إلى أن على مصر ان تتبنى إستراتيجية طويلة الأمد للتعامل مع دول حوض النيل بشكل عام والسودان شمالا وجنوبا خاصة ان الخطر على المصالح المصرية من جراء التفاعلات السياسية في هذه المنطقة ليس أنيا،

وإنما هو خطر مستقبلي يتوقف تأثيره على مدى قدرة مصر على ادارة هذه التفاعلات والتعامل معها وفقا للمصالح المشتركة مع دول حوض النيل وتقديم نهج التعاون على منطق الصراع والتوتر الذي تغذيه أطراف خارجية . .

الخاتمة

مع ولادة القرن الجديدة تصاعدت بشائر الأزمات المائية التي تعاني منها الكثير من دول العالم وخاصة في أفريقيا واسيا اذ ضربت الكثير من بلدانها أزمات الجفاف وا اعات وغيرها، خاصة لتأثير التغير المناخي على دورات المياه الطبيعية، مما أدى لتعرض بلدان عدة في العالم لمشكلات متناقضة تؤثر على استقرار أمنها المائي فهي تقع بين دورتي فيضانات مدمرة وجفاف، مما يقودها للدخول في أزمات ا اعة مع ما تصاحبها من اثار مدمرة على ا تمعات، وهذا ما تكرار خلال حقب منصرمة في أفريقيا ومنها دول حوض النيل التي عرفت تعاقب هاتين الأزمتين.

ومن هذا الباب سعت دول الحوض إلى إيجاد اتفاق جديد لحوض النيل يكون حسب رؤيتها ، أكثر عدالة وإنصافا لحقوقها باعتبارها دول المنبع لنهر النيل موضع الصراع، إلا إن مصر وبالاتفاق مع السودان رفضت أي اتفاق جديد لا يحفظ حقوقها المائية التي لا يمكنها خفضها مع تصاعد حاجتها المائية بتزايد نموها السكاني ، وفي خضم هذا الصراع الذي دفع دول المنبع إلى توقيع اتفاق في أيار في عنتيبي بدون موافقة مصر والسودان . جاء استقلال جنوب السودان ليزيد من احتمالات زيادة المطالبين بخفض حصص مصر والسودان وهذا الاحتمال قائم خاصة أن دولة الجنوب ذات انتماء لجوارها ، مع وجود أطراف خارجية تؤجج هذه المطالب وتحديدا إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة، ومع معاناة دولة الجنوب من الفقر والتأخر في بناها التحتية فقد تلجأ لسيناريو العمل على بيع المياه لدولتي الممر والمصب مما سيهدد بالتأكيد الحصص المائية لهما ويؤثر سلبا على خططهما التنموية التي تعوقها مثل هذه المشاريع.

الهوامش

– للمزيد من التفاصيل ينظر ضياء الدين القومي من أين تأتي مياه النيل ، مجلة السياسة الدولية، العدد . ، مركز الأهرام،القاهرة ، تموز .

.–منى ثابت ،المصالح المائية المصرية في خطر / / / http://www.manaratweb.com/news.php?newsid=news .

.– ضياء الدين القومي مصدر سبق ذكره ،ص– – .

.– المصدر نفسه، ص– – – .

–– المصدر نفسه ، ص – .

.– المصدر نفسه، ص .

.– للمزيد من التفاصيل عن حاجة مصر المائية ينظر محمد سالمان طايع ، الاحتياجات المائية المصرية، مجلة السياسة الدولية ، العدد . ، مصدر سبق ذكره، ص – .

.– محمد سالمان طايع ، قضية المياه في ضوء الانفصال المحتمل لجنوب السودان رؤية عملية لصون الامن المائي المصري، مجلة أوراق الشرق الأوسط لمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ، يناير e s news .

.– منى ثابت ، مصدر سبق ذكره، ص .

– محمد سالمان ، الاحتياجات المائية المصرية، مصدر سبق ذكره، ص – .

– أميرة محمد عبد الحليم ، المياه ومتطلبات التنمية في دول منابع النيل، السياسة الدولية ، العدد ،مصدر سبق ذكره، ص – .

– المصدر نفسه، ص– – – – .

– توجد أكثر من عشر وثائق دولية جرى توقيع بعضها خلال العهد الاستعماري، وقعتها الدول المستعمرة ومنها ما تم توقيعه بعد الاستقلال مثل اتفاق e s بين مصر والسودان واتفاق e s بين مصر وأوغندا . للمزيد من التفاصيل ينظر أيمن شبانه ، مبادرة حوض النيل بين الطموح والواقع، السياسة الدولية ، العدد ، مصدر سبق ذكره، ص .

– للمزيد من التفاصيل حول الدور الإسرائيلي في منابع النيل ينظر سامي صبري عبد القوي، إسرائيل ودول حوض النيل، السياسة الدولية ، العدد – مصدر سبق ذكره، ص– – .

–للمزيد من التفاصيل حول الحقوق التاريخية المكتسبة ينظر محمد عبد العزيز ، الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل.. رؤية قانونية، السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص .. .

– خالد حنفي علي ، المجتمع المدني وقضايا المياه في حوض النيل ، مجلة السياسة الدولية، العدد، .. . . – . .

– للمزيد من التفاصيل حول هذه المفاوضات ينظر ، ولاء علي البحيري ، الإدارة المصرية لازمة مياه النيل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد . e s – – – .

– صفا شاكر إبراهيم محمد الصراع المائي بين مصر و دول حوض النيل: دراسة في التدخلات الخارجية " " e s – e s " –/ // e s .

– محمد عبد الحكيم ، من يشعل نيران الصراعات في حوض النيل ، ابريل e s م أفريقيا، اليوم مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية http://sudacenter.org/ma/smartsection+item.itemid+rg.htm

وينظر أيضا محمد صلاح الدين شريف، اتفاقية عنتيبي وولاية محكمة العدل الدولية، السياسة الدولية ، العددhtm،مصدر سبق ذكره، صhtm-htm.

–www.sudantv.net المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات / //itemالمياه item // /

– منى ثابت ، مصدر سبق ذكره، ص /.

– مصطفى الفقي ، انفصال الجنوب محنة السودان وخطيئة العرب ، جريدة المشرق ،العدد item- / //item.

– عبد الحكيم ، مصدر سبق ذكره.

– المصدر نفسه.

– للمزيد من التفاصيل ينظر سامي صبري عبد القوي، إسرائيل ودول حوض النيل، السياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره، ص .

- محمد سالمان طايع ، مصدر سبق ذكره، ص .
- المصدر نفسه ، ص .

– ينظر اكرم حسام (تحرير) حلقة نقاشية ، جنوب السودان وتداعيات الانفصال ، اوراق الشرق الاوسط ، العدد) ،مصدر سبق ذكره ، ص

– محمد سالمان طايع ،مصدر سبق ذكره، ص .

– عدنان أبو عامر، الدور ألاستخباري ما بعد الانفصال أطماع إسرائيل من الانفصال.. مصر

نموذجا–http://www.aljazeera.net/NR/exeres/Dnet Anet --BEE-NEE-BC-A

BC– هاني ارسلان ،انفصال جنوب السودان وأثره على الأمن القومي المصري، – / // http rri/ / /http://www.elaph.com/Web/Environment/.

– اكرم حسام (تحرير) مصدر سبق ذكره، ص //:.